من الحدود» (**المصدر نفسه**). وتعقيباً على ذلك، سارع المصريون «إلى تأكيد أن هذه الكتيبة، لا علاقة لها بقوة الانتشار السريع التي أقامتها الولايات المتحدة للتدخل في حال حصول أزمة في منطقة الخليج» (**المصدر نفسه**).

ومقابل الكتيبة الاميركية في الجانب المصري، «سينتشر على الجانب الاسرائيلي نحو مئة من المراقبين الأميركيين» (**المصدر نفسه**). «كما ستستخدم القوة المذكورة مطار أيتام القريب من رفح، حيث سيوضع تحت تصرفها عدد من طائرات الهليكوبتر» (**المصدر نفسه**). أما النقطة الباقية التي لم يتم اتفاق بصددها بعد، فهي مسألة الدول التي ستشارك فيها. إذ أن معظم الدول التي جرى الاتصال بها لهذا الشأن تحفظت، واشترطت أن تتم مشاركتها بإشراف الامم المتحدة، لكن المساعي ما زالت مستمرة في هذا الصدد. أما إذا فشلت المساعي هذه، فستتألف القوة المذكورة من قوات اميركية صرفة. وهذا احتمال وارد، فقد أوضح ستيرنر «أنه يحمل تعليمات محددة من وزير الخارجية الاميركي. وأن الولايات المتحدة تفضل، أولاً، تشكيل قوة تابعة للامم المتحدة. وإذا لم يتمكن من ذلك سوف يتم تشكيل القوة متعددة الجنسية» (السفير، ٢٩/٣/١٩٨١). «ولم يستبعد الديبلوماسيون أن تكون القوة اميركية، وذلك كحل أخير للمشكلة» (**المصدر نفسه**). «وأعلنت مصر أنها مستعدة لاعتبار تمركز قوات اميركية في صحراء سيناء جزءاً من القوة متعددة الجنسية، إذا كان من شأن ذلك أن يسهل تشكيلها» (**المصدر نفسه**)، مع أن مصر «تجد نفسها مضطرة، لا سيما أمام العالم العربي، إلى اتخاذ موقف يمنع دخول الولايات المتحدة إلى سيناء كعنصر حقيقي في قوة المراقبة، إلا من منطلق عدم توافر أي خيار آخر، أي بعد اتضاح أن مجلس الأمن لا يهتم بمعالجة الموضوع» (**ر.إ.إ.**، العدد ٢٣٠٥، ٢٩ و٣٠/٣/١٩٨١).

ويبدو، الآن، أن لا خيار آخر سوى تمركز قوات اميركية صرفة، وإذا شاركت إلى جانبها قوات أخرى فستكون محدودة وقليلة الفعالية، حيث أن تعداد القوات الأميركية سيبلغ ١٠٠٠ رجل، في حال وجود قوات أخرى من دول أخرى.

سيطرة اميركية

شكلت مسألة الانسحاب النهائي من سيناء، منذ توقيع معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية، قلقاً في اسرائيل. لذا، تشددت اسرائيل في موقفها، فأعلنت أنها لن تنسحب دون ضمانات أمنية مقبولة منها؛ والضمانات الأمنية تلك تعني أمرين جوهرين هما:

١ ــ ضمان عدم نشوب حرب على حدودها الجنوبية مع مصر. وهذا يقتضي وجود قوة قادرة على الردع من دول ذات تأثير فعال. ولذا، أصرت اسرائيل، طيلة المفاوضات، على ضرورة اشتراك الولايات المتحدة، اشتراكاً فعلياً لا رمزياً، في القوة متعددة الجنسية.

٢ ــ تأمين حرية الملاحة لاسرائيل بين ايلات والبحر الأحمر. وهذا يقتضي حسب المفهوم الاسرائيلي أن ترابط بعض وحدات القوة في المناطق الممتدة بين ايلات وشرم الشيخ.

وقد طرح موشي دايان، أمام الكنيست الاسرائيلي القرار القاضي، بعدم الانسحاب «ما لم يتم التوصل إلى اتفاق نقبله» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٢٧٥، ٢٢ و٢٣/٢/١٩٨١)، وطلب دايان ضرورة تصديق الكنيست على الاتفاق قبل وضعه موضع التنفيذ، ومما قاله: «فعندما سننسحب من تلك المنطقة، فإننا عملياً، سننسحب من أهم منطقة من الناحية الأمنية، بالنسبة لنا، بما فيها المطارات والمستوطنات وشرم الشيخ، الذي يسيطر على الملاحة... وما لم يكن هناك اتفاق فلن يكون هناك انسحاب» (**المصدر نفسه**). كما أكد بيغن على الأمر ذاته، وقال: «إن اسرائيل لن تكمل انسحابها من سيناء قبل أن تشكل واشنطن قوة مراقبة متعددة الجنسيات للاشراف على الحدود مع مصر» (**النهار**، ٢٥/٢/١٩٨١).

في مواجهة التصلب الاسرائيلي، الذي بينت اسرائيل دوافعه، كانت مصر تلح على أن تشكل القوة بإشراف الأمم المتحدة. لكن هذا الاحتمال كان ضعيفاً لأن الفيتو السوفياتي له بالمرصاد. وسعت مصر إلى